إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان
في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كارتر

الباحثة:رغداء عباس كامل
إشراف:أ.د.فرقد عباس قاسم
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة البصرة
قسم التاريخ

الملخـــــص:

ادرك الرئيس جيمي كارتر Jimmy Carter أنَّ دعوته لإدراج حقوق الإنسان في السياسة الخارجية لا يمكن تطبيقها من دون اتّباع نهج فعّال لهذه السياسة وإبعادها عن الارتجال والعمل العشوائي، وأنه لا بد من الاعتماد على وسائل أنموذجية قادرة على إقناع المجتمع الدولي بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة، لذا كان عليه الاهتمام بحقوق الإنسان في مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن اهتمامه بالوسائل التي ستُعْنَى بالقضايا الإنسانية والأخلاقية في السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: انتهاكات حقوق الإنسان، اللجنة الثلاثية، جيمي كارتر

Adding Institutional Trait to Human Right Issue

By: Raghdaa Abbas Kamil Al-Etabi Supervised by: Prof. Farqad Abbas Qasim
College of Education for Human Sciences /History Department

Abstract

Jimmy Carter realized that to claim adding Human Rights issue to the foreign policy cannot be applied without following an effective approach for this policy and randomness and improvisation should be excluded. Typical means should be followed to persuade the International Community with the new American Strategy. So, he tried to care about the ways of considering the human and ethical issues in the foreign policy.

Key Words: Human Rights Violations, Triumvirate Committee, Jimmy Carter

المقدمة:

نالت حقوق الإنسان أهمية كبيرة في التاريخ الحديث والمعاصر، لارتباطها بحياة الأفراد ونشاطاتهم، والحكومات، فضلاً عن تنظيم العلاقة بين الفرد والسلطة القائمة على أمره، وعلى الرغم من قدم مفهوم حقوق الإنسان ألا أن "مصطلح حقوق الأنسان" احتلّ مكانة مهمة في التاريخ المعاصر، حتى أضحى من الشواغل المهمة للأفراد والحكومات أو المنظمات والهيئات الدولية وأضحت ديمقراطية الدولة تقاس بمدى احترامها لحقوق الإنسان. ومن المهم الإشارة إلى أنَّ مفهوم حقوق الإنسان يختلف من مجتمع لآخر، ومن مكان لآخر، ويتطور مع تطور المجتمعات واستيعابها لمفهوم الحرية والديمقراطية. فبعد الحرب العالمية الثانية صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ نظراً لما تركته الحرب من دمار وانتهاكات إنسانية كبيرة. ولعل الولايات المتحدة الأمريكية كانت من بين الدول التي أدت دوراً مهماً في إصدار هذا الإعلان. وشهدت إدارة الرئيس جيمي كارتر اهتماماً واضحاً بحقوق الإنسان ومحاولة دمجها بالسياسة الخارجية حتى أنه وصفها بـــ "حجز الزاوية". ولعل دعوته إلى المثالية، والحرية، وحقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية هدفت إلى إعادة الثقة للشعب الأمريكي بإدارته الجديدة، وأبعاد حالة اليأس التي خيمت عليه جراء حرب فيتنام، وفضائح الإدارات الأمريكية السابقة، فضلاً عن التذكير بقوة الولايات المتحدة الأمريكية، ودورها الدولي.

وبالنظر لاهتمام المجتمعات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بحقوق الإنسان، تم اختيار موضوع الدراسة " **إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة الرئيس كارتر** " للوقوف على مدى اهتمام الرئيس كارتر بحقوق الإنسان وتقديمها بطابع مؤسسي بهدف إبعادها عن العشوائية، ولما تتمتع به من أهمية في العلاقات الدولية، وتطوير النظم السياسية.

أفرزت محاولات الرئيس جيمي كارتر[١] لإضفاء طابعٍ مؤسّسيٍّ على حقوق الإنسان والسياسة الخارجية تغيراً واضحاً عمّا كان في الإدارات السابقة، إذ كان اختياره لفريقه الحكومي لإدارة الدولة، ولاسيما الفريق الخاص بالسياسة الخارجية متناغماً مع توصيات اللجنة الثلاثية Trilateral Commission (TC)[٢]. فقد أتخذ الرئيس كارتر قراراً عَدَّهُ مراقبون من أهم القرارات التي اتُّخذت في مجال السياسة الخارجية، وهو التزامه بتقرير اللجنة الثلاثية الذي وضعه صاموئيل ب. هانتغتون Samuel P. Huntington [٣]، وهو أحد أعضاء هذه اللجنة، إذ ذكر التقرير أنَّ على الرئيس الابتعاد عن اختيار أعضاء الفريق الذي أشرف على حملته الانتخابية، في مناصب حكومية خاصة بالسياسة الخارجية، وأن عليه – عقب توليه الرئاسة مباشرة – العمل على كسب تأييد زعماء المؤسسات الكبرى ودعمهم[٤].

ويبدو أنَّ الرئيس كارتر عمل بتوصية اللجنة الثلاثية، إذ اختار بالفعل بعضا من أعضاء الفريق الذي ساند في الانتخابات، ليترأس وظائف حكومية عليا تتعلق بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية. فمعظمهم كانوا من الجورجين – نسبة إلى ولاية جورجيا الأمريكية – التي ينتمي لها كارتر. أما فريقه الحكومي الخاص بالسياسة الخارجية، فكانوا من أعضاء اللجنة الثلاثية، أو من

أصحاب المال والأعمال، فعُيِّنَ زبيغنيو بريجنسكيZbigniew Brzezinski [٥] لمنصب مستشار الأمن القومي، وهو المسؤول الأول عن اللجنة الثلاثية، وكان أحد أهم المُنظّرين للسياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الباردة، وأحد أهم صُنَّاع القرار في إدارة كارتر، ومن أعضاء اللجنة الثلاثية الآخرين اختار والتر موندیل Walter Mundell نائباً للرئيس[٦] ، وسايروس فانس Cyrus Vance [٧] وزيراً للخارجية، و دبليو مايكل بلومنتال W. Michael Blumenthal [٨]وزيراً للخزانة، و وارن كريستوفر Warren Christopher[٩]، نائباً لوزير الخارجية ورئيساً لوكالة نزع الأسلحة، و أنطوني ليك Anthony Lake مدير تخطيط السياسات الخارجية[١٠]. فضلاً عن أنَّ الرئيس كارتر نفسه كان عضواً بارزاً في اللجنة الثلاثية[١١]، ووقع اختياره على هارولد بروان Harold Brown [١٢]وزيراً للدفاع. وقد برز في حرب فيتنام، واختار جيمس سليزنجر James Schlesinger [١٣]وزيراً للطاقة، ووصفته الصحافة الأمريكية أنَّ له نزعة كبيرة في السعي لخفض ميزانية الدفاع، لاسيما أنَّه كان وزيراً للدفاع في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون Richard Nixon [١٤]،ومن أكبر مناوئي العمل بالطاقة النووية[١٥]. واختار أيضاً عدداً من الموظفين لدرجة أدنى من هذه المجموعة للعمل ضمن الفريق الحكومي، وكانوا جميعهم من أعضاء اللجنة الثلاثية[١٦] .

وجاء في مذكرة عمل خاصة بسياسة حقوق الإنسان صادرة عن مدير موظفي تخطيط السياسات إلى وزير الخارجية سايروس فانس في الرابع من شباط عام ١٩٧٧، طَلَبُ الأذنِ بإنشاء فريق خاص بحقوق الإنسان، وإنشاء مكتب خاص به، بهدف متابعة السياسة الخارجية، والتنسيق مع الجهات الإعلامية، وأنْ تضم مجموعة من مختلف الوزارات، والهيئات، والمؤسسات الأمريكية[١٧]. وأعلن كارتر عن اختياره لـــ باتريشا ديريان Patrica Derian [١٨]، بوصفها منسقاً لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية[١٩]، بعد تقاعد المنسق السابق جيمس ويلسون James Wilson في بداية عام ١٩٧٧ [٢٠]. وفي العام ذاته أنشأت وزارة الخارجية مكتب حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، ورُقّيَتْ ديريان إلى منصب مساعد وزير لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، وعمل مكتب الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية والعاملين فيه من ذوي الخبرة الإقليمية والخارجية على تزويد مكتب حقوق الإنسان بالمكاتب الإضافية، التي أضافت فيما بعد مكاتب أخرى خاصة بالتقارير القطرية، وشؤون اللاجئين والهجرة. وكانت إدارة التقارير القطرية لحقوق الإنسان من المسؤوليات الرئيسة لمكتب حقوق الإنسان، وكانت هذه التقارير تقتصر على ممارسات حقوق الإنسان في البداية على البلدان التي تتلقى مساعدات أمنية أو اقتصادية، إلا أنهَّا امتدت فيما بعد لتشمل جميع البلدان، وعملت وزارة الخارجية على إصدار تقارير سنوية لجميع الدول[٢١]. وكانت لباتريشا ديريان شهادات أمام الكونغرس فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في بلدان معينة[٢٢].

تطلبت إدارة سياسة حقوق الإنسان إنشاء آليات جديدة للتنسيق والتقييم، لضمان قيام جميع مكاتب حقوق الإنسان بعملها، إذْ طلب الرئيس كارتر من وزير الخارجية إنشاء فريق متخصص لتنسيق سياسة حقوق الإنسان، يديره مكتب حقوق الإنسان على أنْ يضم ممثلين عن جميع الهيئات والمؤسسات

الحكومية، وطلب وزير الخارجية سايروس فانس بدوره من مساعده وارن كريستوفر، إنشاء الفريق الذي ضم مسؤولين من وزارة الخارجية، والوزارات، والهيئات الأخرى، وكان بمثابة الإدارة المصغرة لاتخاذ القرارات الخاصة بحقوق الإنسان(٢٣).

واختيرت جيسيكا توشمان Jessica Tuchman (٢٤)، عضو مجلس الأمن القومي لمنصب مدير مكتب القضايا الدولية، من ضمن فريق حقوق الإنسان، فضلاً عن أنَّها تعمل في وكالة مكافحة انتشار الأسلحة النووية، والداعية إلى الحد من بيع الأسلحة التقليدية، وتم اختيارها من بريجنسكي مستشار الرئيس للأمن القومي، الذي وجد أنَّها تجمع ما بين الإدارة التقنية والخبرة السياسية(٢٥).

وأعلن الرئيس كارتر في شباط ١٩٧٧ عن تعيين أندرو يونغ Andrew Young (٢٦)، سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأشار كارتر بعد تعيينه للأخير الى أنّه يعتزم جعل الأمم المتحدة قوة أكثر أهمية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان(٢٧).

وفي الوقت نفسه، ولعدم إمكانية الإدارة الأمريكية دراسة قرارات المساعدات الاقتصادية والأمنية الخارجية بشكل مفصل، وجه بريجنسكي وزيري الخارجية والخزانة، إلى إنشاء فريق مشترك بين الوكالات المعنية بحقوق الإنسان والمساعدات الخارجية على أنْ يقوم الفريق بدراسة وتقييم كل حالة على انفراد فيما يخص قرارات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف، وعلاقتها بسياسة حقوق الإنسان، وتوفير التوجيهات لضمان موقف حكومي موحد بشأن قرارات المعونة. وعمل بريجنسكي على إنشاء فريق داخل مجلس الأمن القومي لدراسة القضايا الدولية، ولاسيما قضايا حقوق الإنسان، والحد من انتشار الأسلحة(٢٨).

وقد كلف موظفي هذا الفريق بإعداد الوثائق الخاصة بالسياسة الخارجية وتهيئتها، لاسيما بعد التوصية التي أرسلها الرئيس كارتر في شباط ١٩٧٧ إلى بريجنسكي، وتضمنت عدداً من الأهداف الرئيسة الخاصة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولاحظ بريجنسكي أنّ الهدف الأول الذي أشار إليه الرئيس كارتر يهدف إلى إشراك أوربا الغربية واليابان فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية الدولية، بإيجاد تعاون سياسي أوثق، وذلك بازدياد إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الاستشارية، ومن ثَمَّ تعزيز التشديد على نطاق أوسع، لاسيما في المجال الاقتصادي الدولي، والسعي إلى نظام نقدي وتجاري مستقر ومفتوح(٢٩). وشملت الأهداف الأخرى إشراك الدول الإقليمية المؤثرة في العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية، ومن ثمَّ الانتقال إلى محادثات الحد من السلاح، وتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وإنشاء حكومة ديمقراطية في جنوب أفريقيا، والالتزام بسياسة حقوق الإنسان، وتطوير آليات الحفاظ على الأمن القومي الأمريكي(٣٠).

ومن الواضح أنَّ الرئيس كارتر لم يرغب في معالجة قضايا حقوق الإنسان بالوسائل التقليدية محاولاً إدخال وسائل أنموذجية قادرة على إقناع المجتمع الدولي باستراتيجيته الجديدة في السياسة الخارجية،

ولتمكين إدارته من استخدام هذه الأساليب بشكل فعال، كان عليه الاهتمام بحقوق الإنسان في مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن إصلاح مؤسسات صنع السياسات، والوسائل التي ستُعْنى" بالقضايا الأخلاقية والإنسانية " في السياسة الخارجية.

وعلل الرئيس كارتر أسباب إضفائه الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، بأنَّها إشارة إلى " نية حسنة " للمجتمع الدولي، وأنها ترتبط عكسياً مع قدرة أي دولة على الانخراط في سلوك " غير إنساني "، وأنَّ الدولة تضمن حماية حقوق الإنسان في نظامها الداخلي بالاعتماد على عدد من المؤسسات التي تسهم في صنع القرار، وأنْ لها القدرة على تعزيز ثقافة الإنسان في المجتمع وقد تتطور حتى تصبح مؤسسة محلية، وأنَّ من شأن ثقافة حقوق الإنسان أنْ ترفض الانتهاكات الإنسانية داخل الدولة أو خارجها، فضلاً عن أن إضفاء الطابع المؤسسي يوسع قدرة المواطنين على معارضة سياسات الدولة المنتهكة لحقوق مواطنيها مثل: محاربة حرية المعتقد أو حرية التعبير أو حرية التجمهر، وأنَّ الطابع المؤسسي يضعف قدرة الدولة على إجبار مواطنيها على توفير الموارد ورأس المال البشري اللازمة لشن حروب عدوانية[٣١].

ومن المهم الإشارة إلى أنَّ الرئيس كارتر تميز بالتزامه بسياسة حقوق الإنسان التي اقترحها الكونغرس، التي أوصت بتعزيز حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، وكان مناقضاً للرئيسين ريتشارد نيكسون، وجيرالد فورد Gerald R. Ford [٣٢] السابقين [٣٣]. ورأى أنَّ تعزيز الحرية على الصعيد الدولي يتماشى مع قيم الولايات المتحدة الأمريكية خدمة للمصلحة الوطنية، وسيعزز أمنها، ويوسع نطاق حقوق الإنسان والديمقراطية في جميع أنحاء العالم، ورأى أيضاً أنَّ سياسة حقوق الإنسان ستعيد للولايات المتحدة الأمريكية مكانتها المعنوية المفقودة، وإنَّ صمت الولايات المتحدة الأمريكية أمام " الانتهاكات الإنسانية " سيضعها أمام خطر جدي، عاداً أنَّ هناك أساساً منطقياً ورئيساً لهذه السياسة، وأنّه بموجب القانون الدولي فإنَّ للولايات المتحدة الأمريكية الحق القانوني، والمسؤولية القانونية من – وجهة نظره – في تعزيز حقوق الإنسان في السياسة الدولية. ورفض الرئيس كارتر ما طرحه وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر Henry Kissinger [٣٤]،من أنَّ تعزيز حقوق الإنسان سيعرض بالضرورة أهداف السياسة الخارجية الأخرى إلى الخطر، وأشار أيضاً إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستضغط من أجل تحقيق أهداف حقوق الإنسان إلى جانب أهداف سياسية، واقتصادية، وعسكرية في علاقاتها الثنائية[٣٥].

وقد أشارت مذكرة عمل حول حقوق الإنسان مرسلة من مدير موظفي السياسات إلى وزير الخارجية سايروس فانس في الرابع من شباط عام ١٩٧٧ إلى ضرورة توظيف النمط الدبلوماسي الذي يقلل من تبنّي الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة القمعية، فضلاً عن تشجيع البرامج الإيجابية قصيرة المدى لدعم الاتجاهات الميدانية لحقوق الإنسان، والمساعدات التقنية طويلة المدى، وبرامج التبادل الثقافي، للمساعدة على تعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في الهيئات الدولية التي تتعامل مع حقوق الإنسان، واستخدام النهج متعدد الأطراف إزاء حالات حقوق الإنسان في دول محددة، وتهيئة المساعدة

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

مع البلدان ذات التفكير المماثل في ممارسة الضغط على منتهكي حقوق الإنسان[٣٦] .

سعى الرئيس كارتر إلى تطبيق سياسته الجديدة محدداً مجموعة من الأدوات والمعايير من شأنها تنظيم الارتباط بين حقوق الإنسان والسياسة الخارجية، وكانت في مقدمة الأدوات " الدبلوماسية الخاصة القوية ". فقد بدأت إدارته العمل بانتظام لرفع خطر انتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما في الحالات الفردية التي اقتضت الاهتمام المباشر، إذْ بدأت المناقشات مع الحكومات الأخرى حول تلك المسألة مع التركيز في المقام الأول على البلدان التي ترتبط بعلاقات اقتصادية وعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو البلدان التي تحصل على مساعدات أمريكية، واحتلت الديمقراطية والانتخابات في البلدان الأخرى مكانة مركزية في الدبلوماسية الأمريكية، وتطلبت هذه المسائل تغيير اسم مكتب حقوق الإنسان إلى مكتب حقوق " الإنسان والديمقراطية والعمل "[٣٧].

وبدأت الدراسات اللازمة لتحليل مختلف الأساليب الدبلوماسية والإجراءات الموضوعية متعددة الأطراف، مثل المضي قدماً في محاولات التصديق على عهود الأمم المتحدة المعلقة، لاسيما " العهدين الدوليين للحقوق "[٣٨]. وجاء في مذكرة عمل خاصة بحقوق الإنسان مرسلة من مدير موظفي تخطيط السياسات الخارجية إلى وزير الخارجية سايروس فانس في الرابع من شباط عام ١٩٧٧، التوصية باتبّاع سياسات أكثر اعتدالاً مثل: حق اللجوء، والحصول على التأشيرات، وتقديم الدعم للمواطنين الأمريكيين المتضررين من تدابير قمعية في الخارج، والتركيز على النهج الدبلوماسي غير المعلن في معالجة مشكلات حقوق الإنسان، ووضع الإجراءات التي تجعل هذه الجهود فعالة قدر الإمكان، مع اختيار عدد محدد من الحالات " الأسوأ " والتركيز عليها، والعمل على جمع أكبر عدد من الحلفاء بما في ذلك " الأنظمة الاستبدادية الأكثر اعتدالاً " في محاولة مشتركة لرفع المعايير الدولية تدريجياً، ورأت الإدارة الأمريكية أنَّ هذا الجهد يكون على مرحلتين: الأولى إجراء مناقشات مكثفة مع الحكومات المنتهكة من أجل إدخال تحسينات على ممارساتها، والتوضيح لها بشكل ملائم ضرورة التخلص من النهج الاستبدادي، والإجراءات المتطرفة، والمرحلة الثانية إذا ما فشلت المرحلة الأولى يتم الانتقال إلى التصريحات العلنية أو غيرها من التدابير المكثفة، من أجل زيادة الضغط، ورأت الإدارة الأمريكية ضرورة توظيف النمط الدبلوماسي الذي يقلل من تبنيها للأنظمة الاستبدادية، والعمل على إبلاغهم بدرجات مختلفة عن عدم الموافقة على الإجراءات القمعية، فضلاً عن تشجيع البرامج الإيجابية، والإشادة والتشجيع للاتجاهات المؤاتية لحقوق الإنسان، والمساعدات التقنية، وبرامج التبادل الثقافي للمساعدة على ونمو المؤسسات والممارسات السياسية التي تراعي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتعزيز دور الولايات المتحدة الأمريكية في الهيئات الدولية التي تتعامل مع حقوق الإنسان، واستخدام النهج متعدد الأطراف إزاء الحالات الإنسانية في عدد من البلدان، وتهيئة المساعدة للبلدان ذات التوجه المماثل في ممارسة الضغط على منتهكي حقوق الإنسان[٣٩]. بشكل واضح بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة القمعية[٤٠].

والأداة الثانية التي اعتمدها كارتر للربط بين مسألة حقوق الإنسان والسياسة الخارجية هي " البيانات

العامة "، أو كما عبّر عنها بـــ " قوة الكلمات ". ويقصد التصريحات العلنية التي تجعل المواقف الأمريكية واضحة، وأنْ تكون بمثابة إشعار للحكومات الأخرى، وفي الوقت ذاته إعطاء الأمل، وتشجيع أنصار حقوق الإنسان داخل البلاد. وفي هذا الجانب نددت إدارة كارتر في الأسابيع الأولى بعد تسلّم الرئاسة بالانتهاكات الإنسانية في عدد من الدول، لاسيما في أوربا الشرقية وأفريقيا، بإصدار بيانات عامة. وفي السياق ذاته تناولت منظمة الدول الأمريكية مسألة الانتهاكات الإنسانية محذرة حكومات أمريكا اللاتينية بالابتعاد عن "النهج الاستبدادي ". وانطلقت تصريحات علنية عديدة من إدارة كارتر في المنتديات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، مثل الأمم المتحدة، والمنظمات، والمؤتمرات الدولية الأخرى[٤١]. فضلاً عن التقارير الخاصة بحقوق الإنسان التي كانت تُرفَع عن جميع الدول سواء كانت منتهكة أم غير منتهكة لحقوق الإنسان، من أجل تقييم سياسة هذه الدول تجاه المسائل الإنسانية، وشكلت هذه التقارير وسيلة مهمة لإنشاء قاعدة بيانات لممارسات الدول، ووضعتها تحت الرقابة الأمريكية. وعلى ضوء هذه التقارير تقيم السياسة الإنسانية لأي دولة، الأمر الذي يسوّغ للولايات المتحدة تحديد شكل العلاقات مع هذه الدول سواء اقتصادياً أم سياسياً. وأصبحت هذه التقارير جزءاً لا يتجزأ من سياقات السياسة الخارجية في عهد إدارة كارتر[٤٢].

وكان قد دار نقاش بين عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي في الثامن من شباط عام ١٩٧٧، حول مسؤولية إدارة كارتر، وقدرتها على تسخير الأدوات لصالح قضايا حقوق الإنسان، إذْ أشار عضو الكونغرس دونالد فريزر Donald Fraser ، إلى أنَّ الإدارة حققت " بداية طيبة " في ميدان حقوق الإنسان، إلّا أنَّه أعرب عن قلقه من عدم إمكانية الإدارة إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق الإنسان بشكل منظم، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في الحماس الحكومي الجديد ومن ثَم ستعود " البيروقراطية " إلى ما كانت عليه سابقاً، وأشار فريزر إلى أنّه يود أنْ يرى الإدارة الأمريكية أنْ تتخذ نهجاً متقدماً في مستويات المساعدة الأمنية، واقترح قيامها بدراسة الأداء الحكومي لكل دولة بشكل عام، مع مراعاة مسألة حقوق الإنسان، موضحاً أنَّ الاعتماد على التقارير القطرية التي ترفع عن حالة أي دولة، ومدى التزامها بمعايير حقوق الإنسان، لا يمكن الاعتماد عليها، كونها لا تقدم – من وجهة نظره – صورة ثابتة عن الأداء الحكومي، فهي في ارتفاع وهبوط[٤٣].

وكان هناك كثير من النقاش والجدل في الأوساط السياسية الأمريكية، أوضحته مذكرة الأمين التنفيذي لوزارة الخارجية بورغ Borg إلى جميع الأمناء المساعدين الإقليميين للدولة في الخامس عشر من شباط عام ١٩٧٧ حول قيمة البيانات العامة، أو التقارير القطرية في السياسة الخارجية، إذْ طُرِحَتْ تساؤلات منها: متى يتوقف الرئيس كارتر عن الحديث عن حقوق الإنسان، ويقدم شيئاً ملموساً، ومن ناحية أخرى أوضحت تقارير الاستخبارات الأمريكية من مختلف البلدان أنَّ كلمات كارتر، لاسيما في خطابه الافتتاحي كان لها تأثير إيجابي كبير في سياسات بعض الدول، ومع ذلك فإنَّ كثيراً من الكلمات ولاسيما عندما يتعلق الأمر " بحالات فردية " تحمل إمكانية حدوث عدد من المشكلات، الأمر الذي يسلب قوة تأثير هذه الكلمات أو البيانات، على سبيل المثال أفتعال بعض المشكلات لاختبار صدق

التصريحات الأمريكية، أو للكشف عن مدى استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المشكلات الإنسانية، مما يلحق الضرر بالعلاقات الثنائية. وعلى أية حال رأت الخارجية الأمريكية أنَّ خطاب الرئيس المؤمل القاؤُهُ في الأمم المتحدة في المستقبل القريب سيسمح بإعلان مبادئ أمريكية قوية بشأن حقوق الإنسان، وبطريقة مطلقة تماماً بعيدة عن أية حالة فردية، وإنَّ من شأن هذه التصريحات أنْ تحدد في السياق ذاته الإجراءات الأمريكية اللاحقة، وإنَّ خطاب الرئيس عن حقوق الإنسان سيبرهن للمجتمع الدولي على أن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للحديث عن تلك المسألة في المحافل الدولية الكبرى مثل الأمم المتحدة(٤٤).

أما الأداة الثالثة فهي " الإيماءات الرمزية "، مثل تخفيض المساعدات العسكرية للدول التي تنتهك حقوق الإنسان، أو توجيه رسالة إلى المعارضين أو المنشقين السياسيين أو دعوتهم، أو رفع قيمة الضرائب على صادرات الدول المنتهكة لحقوق الإنسان أو وارداتها، فقد أدت بعض التدابير والإجراءات الأمريكية في هذا الصدد إلى نتائج إيجابية، مثل توجيه المعونات الاقتصادية أو التقنية أو عدد من المنتجات إلى الحكومات التي تعمل على تحسين سجلاتها الإنسانية ، أو قيام الرئيس بزيارة بلد ما اعترافاً بتحسّن سجله الإنساني، أو على أساس حدوث إصلاحات في حقوق الإنسان(٤٥).

وقد طبقت إدارة كارتر سياسة الإيماءات الرمزية مثل تخفيض المساعدات العسكرية أو مبيعات الأسلحة أو زيادتها، أو تقديم المساعدات الأمنية، بهدف منع الحكومات عن ممارسة القمع الداخلي، أو الامتناع عن منح القروض لدولة ما أو العكس، وأحياناً يتم سحب طلبات القروض. ومن الملاحظ أنَّ هذه الإجراءات اتسمت بالازدواجية أو الانتقائية خلال عهد إدارة كارتر، إذْ كانت تُمنَح لصالح دولة ما، وتُحرَم دول أخرى منها بدواعي انتهاكات حقوق الإنسان(٤٦).

وعدَّت الخارجية الأمريكية التقدم نحو الالتزام الكامل بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً في جميع أنحاء العالم أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف سعت إلى إيجاد ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية في جميع الدول تعزز احترام حقوق الإنسان، وتشجيع المواقف داخل كل بلد يسهم في إحراز تقدم في هذا الميدان. ومن المبادئ التوجيهية التي أعدتها الخارجية الأمريكية، بعض التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، فقد سنَّ الكونغرس منذ أواخر عام ١٩٧٦ تشريعاً يهدف للمساعدة على ضمان إحترام حقوق الإنسان في الخارج في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، إذ أدخل الكونغرس " تعديل هاركين Harkin Amendment "(٤٧)، على مشاريع القوانين التي تسمح بزيادة مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في مصارف التنمية التابعة للبلدان الأمريكية، وبدء المشاركة الأمريكية في صندوق التنمية الأفريقي، الأمر الذي يتطلب تصويت المدراء التنفيذيين من الأمريكيين لتلك المصارف ضد أي قرار أو منحة لأي بلد انخرط بنمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً، ما لم تكن هذه المساعدة في التشريع الذي يجيز المساعدة الإنمائية الأجنبية الذي لم يتم العمل به حتى عهد إدارة كارتر(٤٨).

ونصَّ القانون الدولي للمساعدة الأمنية ومراقبة تصدير الأسلحة الذي شُرعّ أيضاً منذ أواخر عام ١٩٧٦ ولم يتم العمل به حتى عهد إدارة كارتر(٤٩)، على أنّه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تقديم " المساعدات الأمنية "، لأيّة دولة تنتهك حكومتها بشكل ثابت حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وأنَّ أيّة مساعدة أمنية تُقدَّم ينبغي أنْ تعزز حقوق الإنسان، وأنْ تتجنب الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع أية دولة تمنع شعبها من حقوقه الإنسانية. وقد تمت دعوة وزارة الخارجية إلى تقديم تقارير كاملة عن ممارسات حقوق الإنسان في كل بلد يتلقى المساعدات الأمنية(٥٠).

ومن الواضح أنَّ الرئيس كارتر وضع أدوات محددة بهدف دمج حقوق الإنسان في السياسة الخارجية، فضلاً عن هدفه بتنظيم العمل المؤسسي لحقوق الإنسان، والابتعاد عن المواقف الارتجالية في التطبيق الواقعي، لاسيما أنَّ الانتهاكات الإنسانية متعددة وتشمل أكثر من جانب، وفي حال معالجتها قد تفضي إلى سياسة عشوائية لا تؤدي إلى النتائج المرجوة منها .

ومن أجل إضفاء طابعٍ مؤسّسيً أكثر تقدماً ووضوحاً، شّدد الرئيس كارتر على أنّه من الضروري وضع معايير متقدمة للسياسة الأمريكية في الداخل والخارج، وأكد أنَّه في مقدمة هذه المعايير " المصداقية "، إذ لا يمكن للإدارة الأمريكية أنْ تعزز حقوق الإنسان في الخارج على نحو فعال دون الاعتماد على المصداقية والوضوح. فعلى سبيل المثال أنَّ أوامر إحضار المتهمين أمام المحكمة تتعارض مع الضمانات ضد التعذيب ومن ثَمَّ تتعارض مع الأمن القومي الأمريكي، ولن تكون الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على حث الحكومات الأخرى على احترام هذه الحقوق، ومن جانب آخر ستفقد سياسة حقوق الإنسان مصداقيتها إذا ما استخدمت أية ذريعة لتحقيق أهداف أخرى للسياسة الخارجية، على سبيل المثال اتّباع أسباب سياسية لغزو بلد آخر، أو لتغيير نظام، أو لتحقيق سياسة محلية محددة. فالمصداقية سياسة تقوم على معلومات سليمة مع مراعاة عدم التقليل أو المبالغة في الوضع لأسباب سياسية(٥١).

وكان " تعريف تعزيز حقوق الإنسان على أنَّها مصلحة وطنية تعكس القيم الأمريكية والاضطلاع بالأمن القومي بدلاً من تحديد السياسة من حيث الأخلاق أو الدين "، هو المعيار الثاني الذي أكده الرئيس كارتر، وكان يرى ضرورة انفتاح الحكومات على المجتمعات، وإنَّ احترام حقوق الإنسان من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية يجعل الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أفضل وأقل عرضة للتهديد، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإنَّ المصالح الأمريكية ستكون عرضة للتهديد على المدى الطويل إذا ما تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية مع الأنظمة القمعية والمنتهكة لحقوق الإنسان، وينبغي عليها مراعاة مصالح الدول الأخرى، لاسيما الاقتصادية، الأمر الذي يجعل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر تأثيراً (٥٢).

وقد تم التركيز ضمن المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية الأمريكية على وجود نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً وعلاقته بمعيار تعزيز حقوق الإنسان والمصلحة الوطنية التي تعكس القيم الأمريكية، لاسيما أنَّه كان مؤثراً لدى الأمم المتحدة، وإنَّ هذا

المعيار يجب أنْ يكون منسقاً مع التطبيق الأمريكي على أرض الواقع في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، لاسيما في التقارير التي كانت تُرفَع إلى الكونغرس، وأكد على ضرورة إجراء تعديل على المبادئ التوجيهية، مثلاً في حالة اتخاذ قرار يتعلق بأحد الدول المنتهكة للحقوق الإنسانية، ضرورة إشراك المنظمات والمحافل الدولية ، مثل مجلس أوربا[٥٣]، أو منظمة البلدان الأمريكية، أو الأمم المتحدة، ويشمل أيضاً تقديم الدعم للحكومات لاتخاذ تدابير فعالة بواسطة هذه المنظمات، بهدف دعم أنشطتها الإنسانية، ودعم الاتفاقيات متعددة الأطراف المتعلقة بحقوق الإنسان وكيفية تطبيقها[٥٤].

وكان من المهم التأكيد على مضمون رد الحكومات على الادعاءات، ومدى تعاون هذه الحكومات في الإجراءات التي تتخذها المنظمة المعنية لدراسة الادعاءات والتحقيق فيها، ومن شأن الإجراء الذي تتخذه المنظمة المعنية، أنْ يضمن المواقف التي يتخذها ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية فيما يتعلق ببلدان معينة تتفق مع القرارات التي اتخذتها الإدارة في الامتثال لمتطلبات تشريعات حقوق الإنسان[٥٥].

أما المعيار الثالث الذي أكده الرئيس كارتر فهو " السعي لسياسة فعالة لحقوق الإنسان تقوم على التوفيق بين حقوق الإنسان والديمقراطية ". فالخطاب المبالغ فيه في الانتخابات عن حقوق الإنسان يمكن أنْ يُوصَف بأنَّه مُضَلِّلٌ في حال عدم دعمه من المؤسسات الديمقراطية المستقلة، ووسائل الإعلام، والمؤسسات القانونية، والمجتمع المدني الفعال[٥٦].

وشدد كارتر على مسألة " التوفيق بين حقوق الإنسان والأهداف الإنسانية " وعدّه معياراً أساسياً لسياسته، مثلاً العقوبات الاقتصادية التي تُفرض على الدول المنتهكة لحقوق الإنسان يجب أنْ تكون متوازنة بعناية مع العواقب التي تترتب عليها، بحيث تشجع التغير المنشود، فإذا ما مُنعت المعونات الاقتصادية أو الغذائية إلى أحد الأنظمة القمعية، ستعزز أساليبه القمعية ومن ثَم ستعزز الانتهاكات الإنسانية[٥٧] .

وتناول كارتر معياراً آخر هو " سعي سياسة حقوق الإنسان إلى التصدي لحالات الطوارئ في المجالات الإنسانية "، مثل جرائم الإبادة الجماعية، أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي تتعرض فيها أعداد كبيرة للخطر، فلابد أنْ توفّر – من وجهة نظره – الحماية الفعلية في هذه الحالات. وتحقيقاً لهذا الهدف هناك حاجة إلى دبلوماسية متعددة الأطراف، ودعم الجوانب الإنسانية، ونشر قوات حفظ السلام أو الشرطة لحماية المواطنين، وتوفير حاجاتهم الحياتية، وبتعبير آخر يجب تعزيز المسؤولية الدولية لحماية الشعوب التي تتعرض للإبادة الجماعية، أو التطهير العرقي، أو جرائم الحرب، ويجب أنْ تكون هناك سياسة لحقوق الإنسان تدعم التنفيذ الفعال لمسؤولية الحماية[٥٨].

وفي معيار آخر أكد الرئيس كارتر على ضرورة " تعريف حقوق الإنسان على نطاق أوسع " بحيث تشمل حقوق المرأة، وحقوق العمال، وحقوق الأطفال، ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية أنْ تشمل الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحقوق المدنية، والسياسية الواردة في العهدين

الدوليين اللذين لم تصادق عليهما الولايات المتحدة الأمريكية، ومراعاة الحقوق الصحية والغذاء في المحافل الدولية وعدّهما جزءاً من حقوق الإنسان(٥٩).

وقد أشارت مذكرة مرسلة من جيسيكا توشمان Jessica Tuchman، أحد موظفي مجلس الأمن القومي إلى مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي بريجنسكي في الحادي والعشرين من شباط عام ١٩٧٧، حول مصادقة العهدين الدوليين للحقوق الإنسانية، إلى أنَّ إدارة كارتر لديها كل الأساليب لمعالجة التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاقيات حول حقوق الإنسان الرئيسة والصادرة عن الأمم المتحدة بحماس، وأنَّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، هما من أرقى تقاليد الفكر والعمل الليبرالي الغربي، وأنهما انعكاس واضح للمذاهب الدستورية الأمريكية. ويمكن القول إنَّ هاتين المعاهدتين تمثلان انتصاراً للمفاهيم الأخلاقية والقانونية الغربية، وينبغي أنْ نكون سعداء للغاية أنَّ المجتمع الدولي قد تبنّى وإنْ لم يكن بالأفعال وإنما بالأقوال للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية(٦٠).

وفي برقية أخرى مرسلة من وزارة الخارجية إلى القنصليات والممثليات الدبلوماسية في الثالث والعشرين من آذار عام ١٩٧٧، أشارت إلى أنَّ جميع الهيئات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية تدرس باستمرار تحسين أداء الولايات المتحدة الأمريكية في مجال حقوق الإنسان، والمحاكم ولجان الكونغرس، وقسم الحقوق المدنية في وزارة العدل، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، والرعاية الاجتماعية، ومكاتب التشغيل وتوفير فرص العمل(٦١).

وجاء في مذكرة العمل الخاصة بحقوق الإنسان في الخامس والعشرين من آذار عام ١٩٧٧، التأكيد على بذل مزيدٍ من الجهود لصالح حقوق المرأة، إذْ تشير المعلومات المتاحة إلى أنَّ النساء يعانين من " انتهاكات " أكبر للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، مقارنة بالرجال؛ لذا تطلب الأمر رفع تقارير، ووضع خطة عمل لتحسين حقوق المرأة(٦٢).

وأشار الرئيس كارتر إلى معيار آخر هو " أنْ تكون الحكومة بأكملها متحدة وراء هذه السياسة "، فلا يمكن للسياسة الأمريكية النجاح، إذا اقتصرت على جانب واحد، لذا يجب الاتفاق والتعاون بين جميع الأجهزة الحكومية مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالة الاستخبارات، ووكالة التنمية الأمريكية، فضلاً عن مؤسسة الرئاسة، والعمل على دمج جميع السياسات، في اتخاذ القرارات بشكل عام، والوقوف وراء ما ينتج عن هذه السياسات سواء كانت حوافز سياسية، أم اقتصادية، أم عسكرية، أم عقوبات. وتحديد المجالات التي يمكن عبرها تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وحقوق الإنسان على أفضل وجه(٦٣).

وأكد كارتر على معيار " أنْ تكون السياسة الأمريكية واقعية "، وأنّه يجب عدم المبالغة في تقدير القوة الأمريكية عند محاولة القضاء على " الانتهاكات الإنسانية " في الدول الأخرى، أو إضفاء الطابع الديمقراطي عليها، أو تحويلها إلى أمريكا مصغرة، إذْ يجب على السياسة الأمريكية أنْ تتخلص من سياسة " التقدم خطوة خطوة "، التي وضعها كيسنجر في عهدي نيكسون وفورد(٦٤)، فمثلاً عندما أكد

على أنَّ السياسة الخارجية الأمريكية مطلقة تجاه حقوق الإنسان، سيجعل منطقة الشرق الأوسط تتحدث عن إنهاء الطغيان في العالم، وأنَّ السياسة الواقعية لا تعتمد على القوة الأمريكية فحسب، بل تعتمد على مشاركة واسعة من جهات فاعلة مثل: الحكومات، والمنظمات الديمقراطية متعددة الأطراف، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الإقليمية والدولية(٦٥).

وفي مذكرة بعث بها مدير موظفي تخطيط السياسات ليك Lake إلى نائب وزير الخارجية وارن كريستوفر في الخامس والعشرين من آذار عام ١٩٧٧، أشار فيها إلى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة الموارد المتاحة للمساعدة في تحديد الفرص القادمة للنهوض بحقوق الإنسان، وإنَّ التعامل مع بلدان محددة قد تؤدي ولأسباب مختلفة الى حدوث مشكلات للولايات المتحدة الأمريكية، ولذا يجب تجنب الإفراط في تحميل القائمين على حقوق الإنسان، والتركيز على دولة محددة والإفراط في معاقبتها أو دعمها، مثلاً التكرار المستمر في ذكرها في البيانات العامة الصادرة عن الإدارة أو الكونغرس، أو استعمال القروض الثنائية ومتعددة الأطراف، وأشار إلى أنّه على الرغم من صعوبة معرفة جميع عواقب الدعوة إلى تطبيق معايير حقوق الإنسان يجب محاولة تحديد المشكلات المحتملة على المدى القصير فضلاً عن رصد العواقب المحتملة(٦٦).

وأضاف في مذكرته مشيراً إلى ضرورة مواصلة التعاون مع دول العالم الثالث ، من خلال التأكيد على العلاقة بين تعزيز حقوق الإنسان والسياسات المدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية مع مواصلة إشراك الكونغرس في التحضير لاجتماعات الأمم المتحدة والمشاركة فيها، وتركيز الجهود الأمريكية على المشكلات العالمية للجرائم ضد الأشخاص، والعمل على ضمان إجراء دراسة تفصيلية عن أوضاع حقوق الإنسان في البلد أو المنطقة، بحيث يتم تحديد عدد قليل من الأهداف أو الحكومات المنتهكة(٦٧).

ففي معيار آخر أكده الرئيس كارتر أنّه " في حالة وجود صراعات أو حروب أهلية "، يجب أنْ تسعى حقوق الإنسان إلى التعامل بفعالية أكبر مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك مع الحكومات التي يمكن أنْ تكون محاسبة، وعلى الرغم من وجود مخاطر في توفير الشرعية للجماعات المتمردة، لكن يجب التعامل معها بهدف تقييدها(٦٨).

وأشار الرئيس كارتر إلى أنّه ومن أجل تبنّي سياسة فعالة لحقوق الإنسان، يجب أنْ تتابع الحكومات الإصلاحات والتحسينات في سجلاتها الإنسانية، وأنْ تعزز دور الأشخاص والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، والاستمرار في استخدام الأدوات الاقتصادية بهدف تحسين الظروف الإنسانية. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية التحدث دائماً مع الحكومات الأخرى من أجل مراعاة حقوق الإنسان، لاسيما الحكومات التي لديها الرغبة في تحسين سجلاتها الإنسانية(٦٩).

وفي مذكرة بعث بها بريجنسكي مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي إلى الرئيس كارتر في الثالث عشر من نيسان عام ١٩٧٧، أشار فيها إلى أنَّ الكونغرس وجّه المدير التنفيذي لبنك التنمية للبلدان الأمريكية " American Development Bank " ADB (٧٠) بالتصويت على مشروع قانون

ضد تقديم المساعدة المالية الدولية للبلدان التي تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان، إلا إذا كانت هذه المساعدة تُقدَّم مباشرة إلى المحتاجين في هذه الدول، وأشار بريجنسكي إلى أنَّ القدرة الأمريكية على تسريع معارضة قروض محددة وسياسات مصرفية معينة أو دعمها، ستوفر قدراً أكبر على التفاوض، على سبيل المثال يمكن مبادلة بعض السجناء، أو تخفيف الممارسات الهجومية حتى وإنْ إحتفظ البلد المُسيء ببعض هذه الممارسات، فضلاً عن إمكانية العمل مع البلدان المانحة الأخرى والحصول على دعمها للمبادرات الأمريكية، في مقابل اتخاذ مواقف أقل عدائية ، حفاظاً على سلامة المؤسسات[٧١].

الخاتمة:

من الواضح أنَّ الرئيس كارتر حاول مأسسة حقوق الإنسان، وربطها بالسياسة الخارجية الأمريكية، بواسطة إيجاد مؤسسات ذات طابع حكومي متقدم متخصصة بسياسة حقوق الإنسان، بإدارة أشخاص معظمهم من نشطاء الحركة المطالبة بالحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما أنَّ بعضهم من السود الذين شكلوا عماد هذه الحركة . أما فريقه الحكومي فكان اختيارهم على وفق البراغماتية الأمريكية، إذْ كان معظمهم من رجال المال والأعمال، أو أعضاء في اللجنة الثلاثية من الذين عملوا سابقاً في مجال السياسة، وبهذا استطاع كارتر أنْ يكوّن فَريقاً حكومياً ضم مزيجاً من دعاة حقوق الإنسان، ومجموعة من الليبراليين الذين يحملون شعار " المصلحة الأمريكية، والأمن القومي الأمريكي قبل كل شيء ". وفي الوقت ذاته اعتقد كارتر أنَّ استراتيجيته الجديدة بحاجة إلى دعم دولي، لذا حاول إشراك الأمم المتحدة بقوة في تنفيذ سياسته الخارجية، فضلاً عن إشراك الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية مثل: اليابان، ودول أوربا الغربية، لاسيما بسبب اعتقاده بأنَّ السياسة الجديدة قد تنعكس آثارها على تداعيات الحرب الباردة، لذا كانت أولى دعواته هي الحد من التسلح النووي أو البالستي، فضلاً عن إيجاد نظام اقتصادي دولي واسع ومستقر، وإضفاء طابع السلام والوفاق على العلاقات الدولية، فضلاً عن أنّه أسّس لاستراتيجيته الجديدة مؤسسات اعتمدت على أدوات ومعايير لحقوق الإنسان بهدف إظهارها بطابع مؤسسي، وإبعادها عن العمل العشوائي .

الهوامش:-

[١] جيمي كارتر (١٩٧٧ – ١٩٨١): ولدَ عام ١٩٢٤ في ولاية جورجيا الأمريكية ، أكمل دراسته في جورجيا وتخرج في الأكاديمية البحرية عام ١٩٤٦ ، وعمل في سلاح البحرية حتى عام ١٩٥٣ ، أُنتُخبَ عضواً في مجلس شيوخ ولاية جورجيا من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٦٦ ، وأصبح حاكماً للولاية نفسها عام ١٩٧٠ ، وفي عام ١٩٧٦ أُنتُخبَ رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٨١ ، وأصبح الرئيس التاسع والثلاثين ، امتاز حكمه بالتركيز على الواقعية، وحقوق الإنسان ، ووصُفَتْ إدارته بأنها أكثر الإدارات الأمريكية فشلاً في معالجة الأزمات الداخلية ، ولم يستطعْ الحصول على ثقة الشعب الأمريكي في انتخابات عام ١٩٨٠ ، وفشل أمام منافسه رونالد ريغان حاكم ولاية كاليفورنيا . حصل على جائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٢ ، لمزيد من الإطلاع ينظر :

Louise Ehipley , Slavieek , Great American President : Jimmy Carter , Chesea House Publishers Philadelphia , 2004 , pp. 44 – 46 ; Barton I. Kaufman : The Carter years , facts on File , INC , New York , 2006 , p. 112 ;

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٤٤ – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩

عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٥ ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٢ – ٢٣ ؛ Encyclopedia Britannica , Chicago , 2012 .

(٢)اللجنة الثلاثية : هي لجنة غير حكومية أُسِّستْ في عام ١٩٧٣ ، بدعوة من ديفيد روكفلر الأكاديمي والخبير في الشؤون الدولية، وضمت الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، واليابان، وترجع فكرة إنشائها إلى السياسي الأكاديمي زبيغنيو بريجنسكي، وتضم أكثر من ٣٩٠ عضواً، ولها مقرات في واشنطن، وباريس، وطوكيو، وتهدف لتعزيز التعاون الدولي، ولاسيما الإقتصادي ، وتعمل اللجنة على التحكم بصندوق النقد الدولي، وأسعار النفط، والسيطرة على الأسواق ، وكان لهذه اللجنة دور بارز في دعم إدارة كارتر ، لمزيد من الإطلاع ينظر : نعوم تشومسكي ، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة. عمر الأيوبي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٠٠ – ١١٢ ؛

Gary Allen , The Rockefeller File , Library of Congress , Washington , 1976 , pp. 1 – 117 ; Zbigniew Brzezinski , American and Europe , Foreign Affairs , Vol. 49 , No. 1 , October , 1970 .

(٣) صموئيل ب. هانتغتون (١٩٢٧ – ٢٠٠٨): ، سياسي، وأكاديمي، أمريكي ، وُلدَ في مدينة نيويورك ، تخرج في جامعة بيل ، حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد ، خدم في الجيش الأمريكي ، وعمل أستاذاً في جامعة كولومبيا ، ومن مؤسسي مجلة فورين بوليسي ، يعد من أكثر فقهاء السياسة تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، ومن أهم مؤلفاته أطروحته الشهيرة (صراع الحضارات) ، وكتاب الشؤون العسكرية في النظام السياسي ، وآخر كتبه صدر عام ٢٠٠٤ بحث فيه الهوية القومية الأمريكية ، عمل مخططاً أمنياً لإدارة كارتر ، لمزيد من الإطلاع ينظر :

Michael C. Desch , Samuel Huntington : Civilian Control , of the Military , The Changing Security Environment , Baltimore , Johns Hopkins University Press , 2001 , pp. 66 – 69 ;The New York Times , June 9 , 2015 ; موسوعة الجزيرة ، صاموئيل هانتغتون ، منظر صراع الحضارات www.aljazeeraencyclopedia.net

(٤) هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة. شعبان مكاوي ، ج٢ ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٢٧٥ .

(٥) زبيغنيو بريجنسكي : سياسي أمريكي وُلدَ عام ١٩٢٨ في مدينة وارسو البولندية ، درس الإقتصاد والعلوم السياسية في جامعة ماكجيل في مونتريال عام ١٩٤٨ ، حصل على شهادة الماجستير من الجامعة نفسها عام ١٩٥٠ ، ونال الدكتوراه عام ١٩٥٣ من جامعة هارفارد ، شغل منصب مستشار للشؤون الخارجية في عهد الرئيس جون كينيدي، والرئيس ليندون جونسون ، ساهم بتشكيل اللجنة الثلاثية وكان من أعضائها ، وشغل في إدارة كارتر منصب مستشار الأمن القومي ، لمزيد من الإطلاع ينظر : خالد أحمد حسن صادق ، دور زبيغنيو بريجنسكي في توجيه الإستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٦ ؛

Erike Mclean , Beyond the Cabinet : Zbigniew Brzezinki’s Expansion of the National Security Adviser Position , Thesis Prepared for the Degree of Master of Arts (History) , University of North Texas , 2011 , pp. 8 – 87 ; Encyclopedia Britannica , Chicago , 2013 . / www.Britannica.com .

(٦) والتر مونديل : سياسي ودبلوماسي أمريكي شغل منصب نائب الرئيس في إدارة كارتر (١٩٧٧ –١٩٨١)، وُلد مونديل عام ١٩٢٨ في ولاية مينوسوتا ، شارك في الحرب الكورية للمدة (١٩٥٠ – ١٩٥٣) ، حصل على بكالوريوس في القانون عام ١٩٥٦ ، وعمل بالمحاماة ، أصبح نائباً عن ولاية مينوسوتا عام ١٩٦٦ ، ثم أصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي ، في عام ١٩٧٦ ترشح في الإنتخابات وحصل على منصب نائب الرئيس= =، ورشحه

الحزب الديمقراطي عام ١٩٨٠ لينافس رونالد ريغان ، إلاّ أنّه هُزم في الإنتخابات ، ثم عاد لممارسة المحاماة ، وعينه بيل كلينتون سفيراً للولايات المتحدة في طوكيو عام ١٩٩٣ ، تقاعد عام ١٩٩٦ . لمزيد من الإطلاع ينظر : . WWW.Britannic.com/biography-WalterMondal

(٧)سايروس فانس (١٩١٧ – ٢٠٠٢): وُلدَ في ولاية فرجينيا الأمريكية ، حصل على شهادة القانون والاقتصاد من جامعة بيل ١٩٤٢ ، خدم في البحرية الأمريكية عام ١٩٤٦ ، عُيّنَ مستشاراً لوزارة الدفاع عام ١٩٦٠ ، في عام ١٩٦٣ عينَّه الرئيس ليندون جونسون نائباً لوزير الدفاع ، اختاره الرئيس كارتر وزيراً للخارجية في عام ١٩٧٦ ، كان له دور بارز في محادثات معاهدة سالت الثانية، ومعاهدة كامب ديفيد، وقضية الرهائن الأمريكيين في إيران عام ١٩٧٩ ومحادثات قناة بنما ، قدم استقالته على أثر عملية مخلب النسر الفاشلة في إيران عام ١٩٨٠ ، وعاد بعد استقالته لممارسة المحاماة ، لمزيد من الاطلاع ينظر : عبد الستار جعيجر عبد ، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ١٩٧٧ – ١٩٧٩ ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٩٨ ، الجامعة العراقية ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ص ٣٩ .
Encyclopedia Britannica , https://www.Britannica.com ;

(٨) دبليو مايكل بلومنتال : سياسي ورجل أعمال أمريكي وُلدَ عام ١٩٢٦ في ألمانيا ، تخرج في جامعة كاليفورنيا عام ١٩٤٧ ، وحصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية هاس ، وبعدها حصل على الدكتوراه من جامعة برينستون ، درس الاقتصاد للمدة (١٩٥٣ – ١٩٥٦) ، ثم انضمَّ إلى شركة كروان كورك الدولية في الستينات ، بعدها عمل في وزارة الخارجية من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧ مستشاراً للرئيسين كينيدي،وجونسون، ثم عينّه الرئيس كارتر أميناً للخزانة ، وبدأ عمله من الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٧ إلى الرابع من آب ١٩٧٩ . لمزيد من الاطلاع ينظر : https://commons.wikimedia.org

(٩) وارن كريستوفر (١٩٢٥ – ٢٠١١) : محامي ودبلوماسي وسياسي أمريكي ، وُلدَ في قرية صغيرة بولاية داكوتا الشمالية ، وهاجرت عائلته إلى كاليفورنيا في أثناء الأزمة الاقتصادية ، في عام ١٩٢٩ أسس كريستوفر مكتباً للمحاماة ، وعمل بالسياسة حتى أصبح أحد كبار السياسيين ونال شهرة سياسية كبيرة خلال مسيرته الطويلة ، عمل أستاذاً في البرنامج الفخري في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس ، وحصل على منصب نائب المدعي العام في إدارة الرئيس ليندون جونسون، ونائباً لوزير الخارجية في عهد إدارة كارتر، وتولى منصب وزير الخارجية في رئاسة بيل كلينتون الأولى. لمزيد من الاطلاع ينظر: مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٥ ، المجلد ٧ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٦ ، ص ٢٤٣ ؛
The Los Angelos Times , May 23 , 2019 ; The Columbia Encyclopedia , Warren Christopher Minor , 6th ed.. , The Columbia University Press , 2018 .

(١٠)أنطوني ليك : سياسي وأستاذ جامعي أمريكي وُلدَ عام ١٩٣٩ في مدينة نيويورك ، أحد أعضاء الحزب الديمقراطي، تولّى منصب مسؤول السياسات الخارجية في عهد إدارة كارتر ، فضلاً عن أنّه عضو في مجلس الأمن القومي ، وكان يؤمن بنظرية (القوة الاقتصادية أكثر أهمية من القوة العسكرية) لمزيد من الاطلاع ينظر: Britannicahgus;vdm Encyclopedia https://www.britannica.com .

(11) Scott Kaufman , Acompani on to Gerald R. Ford and Jimmy Carter , Wiley Blackwell , Oxford , UK Copyright , 2016 , p. 272 ;
مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٧ ، السنة الثالثة عشرة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، كانون الثاني ١٩٧٧، ص ٢٠٦ .

(١٢) هارولد براون (١٩٢٧ – ٢٠١٩) : سياسي أمريكي ، وُلدَ في نيويورك ، حصل على الدكتوراه في الفيزياء، عمل في تخصصه في برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للأبحاث النووية ، وكذلك في القوات الجوية الأمريكية، وأصبح رئيس معهد كاليفورنيا للتقنيات (١٩٦٩ – ١٩٧٧) ، عينّه الرئيس وزيراً للدفاع (١٩٧٧ – ١٩٨١) ،

وبمساعدته تم التوقيع على معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩ ، وترك براون البنتاغون عام ١٩٨١ وهو يشعر بخيبة أمل شديدة لعدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ على توقيع معاهدة الحد من الأسلحة النووية ، توفي في الولايات المتحدة عام ٢٠١٩ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Erin R. Mahen , Secretaries of Defense Historical Series " Harold Brown 1977 – 1981 " : Offsetting Soviet Military Challenge , Secretaries of Defense Historical Series , Office of the Securetary of Defense , Vol. IX , Washington , Dc , 2017 ; موسوعة ويكبيديا الإلكترونية؛ https://ar.wikipedia.org

(١٣) جيمس شليسنجر : سياسي أمريكي ، وُلدَ عَام ١٩٢٩ ، درس الاقتصاد والسياسة ، شغل منصب وزير الدفاع (١٩٧٣ – ١٩٧٥) في عهد نيكسون وفورد ، كان له موقفٌ متشدّدٌ من مسألة الأسلحة النووية ، ترأس لجنة الطاقة الذرية للمدة (١٩٧١ – ١٩٧٣) ، ثم مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية عام ١٩٧٣ ، وشغل منصب وزير الطاقة في عهد إدارة كارتر (١٩٧٧ – ١٩٧٩) ، لمزيد من الاطلاع ينظر :

James P. Lucier , James Schlesinger Says US Risks Defense Decline , the Magazine : Insight on the News , Vol. 14 , Issue. 16 , News World , Gale Group , May 4 , 1998 , p. 21 ; Encyclopedia Britannica , http://www.Britannica.com .

(١٤) ريتشارد نيكسون(١٩١٣ – ١٩٩٤): ، الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٩ – ١٩٧٤) ، وُلدَ في مدينة كاليفورنيا ، تخرج في مدرسة وينتر الثانوية عام ١٩٣٤ ، درس الحقوق في جامعة دوك ثم التحق بالقوات البحرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية ، تولى منصب نائب الرئيس جونسون (١٩٥٣ – ١٩٦١) ، خلف الرئيس جونسون عام ١٩٦٩ ، وأعُيدَ إنتخابه عام ١٩٧٤ لكنه اضطر إلى التنحي بسبب فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانته . لمزيد من الاطلاع ينظر :

White Comb John , Real Live at the White House , New York , 2000 , p. 38 ; The Encyclopedia America , Vol. 20 , pp. 389 – 396 .

(١٥) حسين شريف، الولايات المتحدة من الهزيمة في فيتنام إلى الريادة في حرب النجوم ١٩٦٩ – ١٩٨٩ ، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١، ص ٥٤٤ – ٥٤٥ .

(16)Action memorandum from the director of the Policy Planning Staff (Lake) to Secretary of State Vance , Washington , February 4 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 9 , pp. 17 – 29 ;

نعوم تشومسكي ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(17) Action memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to Secretary of State Vance , Washington , February 4 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 9 , pp. 26 – 27 .

(١٨) باتريشا ديريان (١٩٢٩ – ٢٠١٦) : ناشطة في حقوق الإنسان ، وُلدتَ فْي مدينة نيويورك ، تخرجت في كلية التمريض بجامعة فرجينيا عام ١٩٥٢ ، عملت ممرضةً وداعمةً لحركة الحقوق المدنية ، وكانت من أشد مناهضي الفصل العنصري ، رُشِّحَتْ لمنصب منسق حقوق الإنسان ، ورفعها كارتر إلى منصب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإنسانية عام ١٩٧٧ ، ووُصفَت بشْجاعتها في مواجهة الأنظمة الاستبدادية ، ترأست وفد لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عام ١٩٧٩ للتحقيق في الانتهاكات الإنسانية في الأرجنتين ، واستمرت في عملها حتى نهاية عهد كارتر ، لمزيد من الاطلاع ينظر :

William Michael Schmidli , The Fate of Freedom Elsewhere : Human Rights U.S. Cold War Policy toward Argentina , Cornell University Press , 2013 , pp. 1 – 69 ; The New York Times , May 20 , 2016 ; The Washington Post , May 20 , 2016 .

(19)Memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to the deputy Secretary of State (Christopher) , Washington , March 25 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 29 , p. 92.

(٢٠) كان (ريتشارد موس Richard Moss) ، زعيماً سابقاً في حركة الحقوق المدنية وعُيّنَ فيما بعد مساعداً لوزير الخارجية في عهد إدارة كارتر ، هو من اقترح ترشيح باتريشا ديريان لهذا المنصب ، وعرض اسمها على وزير الخارجية سايروس فانس ونائبه وارن كريستوفر واللذين بدورهما اعتقدا أنّه كان خياراً جيداً ، ومن جانبه كارتر وجد في ديريان أفضل الخيارات لتنفيذ أهدافه ، فهي ناشطة سابقة في حركة الحقوق المدنية وحقوق الإنسان ، وعلى الرغم من قلة خبرتها في الشؤون الدولية ، إلاّ أنَّ كارتر رأى أنّه بإستحداث منصبها يستطيع القضاء على البيروقراطية التي رافقت الحكومات السابقة . ودُعمَتْ ديريان من (مارك شنايدر Mark Schneider) ، وهو ناشط مدني عُين نائباً لديريان فيما بعد ، وضم فريق ديريان لحقوق الإنسان عدة شخصيات مثل: (ستيفن كوهين Stephen Cohen) ، و(جون سالزبورغ John Salzburg) ، و(روبرتا كوهين Roberta Cohen) ، و (ستيفن بالمر Stephen Palmer) . لمزيد من الاطلاع ينظر :

John K. Damico , from Civil Rights – the career of Patrica Derian Ph.D. The Mississippi State University , 1999 , p. 103 .

(21) Memorandum from Jessica Tuchman of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , February 18 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 16 , pp. 46 – 50 ; Telegram from the Department of State to All Diplomatic and Consular Posts , Washington , February 19 , 1977 , 0112Z , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 17 , pp. 50 – 53 .

(22)Mary E. Stuckey , Jimmy Carter : Human Rights and the National Agenda , Texas AM University Press , 2008 , pp. 30 – 32 .

(23) Memorandum from Secretary of Staff Vance to All Assistant for National Secretaries of State , Washington , February 11 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 14 , p. 43 .

(٢٤) جيسيكا توشمان : سياسية وناشطة أمريكية ، وُلدَتْ عام ١٩٤٦ من أبوين أمريكيين ، التحقت بكلية رادكليف (١٩٦٣ – ١٩٦٧) ، وواصلت تعليمها في تخصص الكيمياء والفيزياء الحيوية في معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (١٩٦٨ – ١٩٧٣) ، حصلت على الدكتوراه عام ١٩٧٣ ، شغلت منصب مدير مكتب القضايا الدولية في مجلس الأمن القومي للمدة (١٩٧٧ – ١٩٧٩) ، وكان هذا المكتب يغطي قضايا الانتشار النووي، وسياسة مبيعات الأسلحة التقليدية، والحرب الكيميائية، والبيولوجية، وحقوق الإنسان ، وفي عام ١٩٩٣ عادت إلى الحكومة بوصفها نائبة لوكيل وزارة الخارجية للشؤون الدولية ، عملت في هيئة تحرير صحيفة واشنطن بوست للمدة (١٩٨٠ = =– ١٩٨٢) ، وتولت للمدة (١٩٨٢ – ١٩٩٣) منصب نائب رئيس مؤسس ومديرة أبحاث الموارد العالمية ، وهو مركز لبحوث السياسات بشان قضايا البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ، ومنذ عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧ كانت زميلاً أقدم في مجلس العلاقات الخارجية ، وشغلت منصب مدير برنامج واشنطن في المجلس ، ومن عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٥ كانت مديراً لمؤسسة كارينجي للسلام الدولي ، وهي مؤسسة فكرية للسياسة الخارجية في واشنطن العاصمة . لمزيد من الإطلاع ينظر :

Joseph J. Romm , Defining National Security , New York , 1993 , pp. 77 – 129 ; David A. Baldwin , The Concept of Security , Ju of International Studies , Vol. 23 , British International Studies Association , 1997 , pp. 5 – 23 .

(25) Simona Losito , Op. Cit. , p. 33 .

(٢٦) أندرو يونغ : دبلوماسي أمريكي ذو أصول زنجية ، وُلدَ عام ١٩٣٢ في ولاية لويزيانا ، بدأ مسيرته قساً ، وكان قائداً في حركة الحقوق المدنية ، عمل مديراً لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية ، وكان مقرباً من مارتن لوثر كينغ ،

رُشِّحَ عن ولاية جورجيا لمجلس النواب الأمريكي ، اختاره كارتر سفيراً للولايات المتحدة في الأمم المتحدة عام ١٩٧٧، تقلد منصب محافظ أتلانتا، عمل منتجاً للأفلام السينمائية فضلاً عن ممارسة النشاطات الإنسانية، لمزيد من الاطلاع ينظر :

Andrew J. Deroche , Andrew Young : Civil Rights Ambassadol , Wilmington , DE : Scholarly Resources , 2003 , p. xi ; Encyclopedia Britannica , Chicago , 2012 , www.britannica.com ;

(27)Memorandum from Jessica Tuchman of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , February 18 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 16 , pp. 46 – 50.

(28) Betty Glad , An Outside in the White House : Jimmy Carter , his Advisors , and the making of American Foreign Policy , Ithaca , Cornell University Press , 2009 , pp. 14 – 15 .

(29) Scott Kaufman , Op. Cit. , p. 71 .

(30) Hanne Van Brienen , Jimmy Carter : Human Rights and the Cold War , University of the west of England , July 8 , 2015 , pp. 1 – 2 .

(31) William W. Burk – White , Human Rights and National Security , in the international conference on the theoretical foundations of Human Rights , Wilson School of public and international Affairs , Princeton University , Ph.D. , Cambridge , 2004 , p. 273 .

(٣٢) جيرالد رودولف فورد(١٩١٣ – ٢٠٠٦): الرئيس الأمريكي الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧٤ – ١٩٧٧) ، وُلدَ في ولاية أوهاما ، نبراسكا ، وانتقل مع والدته إلى ميشيغان ، درس الحقوق في جامعة يان ، التحق بالبحرية الأمريكية عام ١٩٤٢ ، ثم أصبح عضواً في الكونغرس الأمريكي عن ولاية ميشيغان ، شغل منصب نائب الرئيس نيكسون ، استطاع الوصول إلى الرئاسة بدون انتخاب بعد استقالة نيكسون ، تعرض فورد لمحاولتي اغتيال خلال مدته الرئاسية ، توفي في ولاية كاليفورنيا عن عمر يناهز ٩٣ عاماً . لمزيد من الاطلاع ينظر : أودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم ، ترجمة دار الحكمة للنشر والتوزيع ، لندن ، ٢٠٠٦، ص ص ٢٧٠ – ٢٧٤ ؛ هنري أو. دورمان ، رسائل من القارة ، ترجمة : محمود صادق القضاه ، ط١ ، الرياض ، ٢٠١٦ ، ص ص ٤١ – ٤٢ ؛

Yanek Mieczkowski , Gerald Ford and the Challenges of the 1970 , University Press of Kentucky , Lexington , KY. , 2005 ; George Lenczowski , American Presidents and the Middle East , Duke University Press , pp. 142 – 143 .

(33) Edwin Diamond and Bruce Mazlish , Jimmy Carter : A character Portrait , New York , Simon and Schuster , 1980 , p. 42 .

(٣٤) هنري كيسنجر : سياسي أمريكي وُلدَ عام ١٩٢٣ في ألمانيا ، هاجرت أسرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستقرت في نيويورك عام ١٩٣٨ ، وفي عام ١٩٤٣ حصل على الجنسية الأمريكية والتحق بالجيش الأمريكي بعدما أكمل دراسته في جامعة هارفارد ، وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥٤ ، عمل مستشاراً في مجلس الأمن القومي في حكومة ريتشارد نيكسون وشغل منصب وزير الخارجية عام ١٩٧٣ – ١٩٧٧ واستمر في منصبه في عهد الرئيس جيرالد فورد ١٩٧٤ – ١٩٧٦ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Jussi Hanhimaki , the Flawed Architect : Henry Kissinger and American Foreign Policy , Oxford University Press , New York , 2004 , p. 134 ; Fredrik Logevll and Andrew Preston , Nixon in the World : American Foreign Relations , 1969 – 1977 , Oxford University Press , New York , 2008 , pp. 67 – 85 .

(35) Roberta Cohen ,Integrating Human Rights in U.S Foreign Policy : The history , The challenges , and the criteria for an effective Policy , The Brookings Institution Foreign Service in Stitute , 2008 , pp. 3 – 6 .

(36)Action memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to Secretary of State Vance , Washington , February 4 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) ,No. 9 , pp. 26 – 29.

(37) Hann Van Brienen ,Op. Cit., p. 6 .

(38) Arthur Jr. Schlesinger , Human Rights and the American Tradition – Foreign Affairs 57 , No. 3 , (1977) : 503 – 526 .

(39) Ibid , p. 29 .

(40) Action memorandum from the director of the Policy Planning Staff (Lake) to Secretary of State Vance , Washington , February 4 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 9 , pp. 27 – 28 .

(41) Andrew Z. Katz , Public Opinion and the contradictions of Jimmy Carter's Foreign Policy , Princeton University Press , 2000 , p. 662 .

(42) Ibid , pp. 662 – 663 ; Kathryn Sikkink , U.S. Human Rights Policy and Latin America , Ithaca , New York , Cornell University Press , 2007 , p. 78 .

(43) Memorandum of Conversation , Washington , February 8 , 1977 , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 11 , pp. 37 – 38 .

(44) Memorandum from the Executive Secretary of the Department of State (Borg) to All Regional Assistant Secretaries of State , Washington , February 15 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 15 , pp. 44 – 45.

(45) Eric Neumayer , " Do International Human Rights treaties Improve respect for Human Right's ? " , the Journal of conflict resolution 49 , No. 6 , 2005 , p. 35 .

(46) Samuel Moyn , The last utopia : Human Rights in history , Cambrid of Harvard University Press , 2010 , p. 21 .

(٤٧) لمزيد من الاطلاع على (تعديل هاركين) ، وهو قانون سنَّه الكونغرس الأمريكي منذ أواخر عام ١٩٧٦ سمح بموجبه للولايات المتحدة المشاركة في مصارف التنمية التابعة للبلدان الأمريكية وصندوق التنمية الأفريقي ، وعُرفَ بهذا الإسم نسبة إلى (باديلو هاركين) عضو الكونغرس الأمريكي الذي اقترح مشروع القانون ينظر :

Memorandum from the Coordinator for Human Rights and Humanitarian Affairs (Wilson) to All Regional and Functional Assistant Secretaries of State and the Administrator of the Agency for International Development (Parker) , Washington , January 5 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 1 , pp. 1 – 3 .

(48)Ibid , pp. 3 – 5 .

(49) Virginia M. Bouvier , The Globalization of U.S – Latin American : Democracy , Intervention , and Human Rights , Praeger , West Port , ct , 2002 , p. 349 .

(50) Memorandum from the Coordinator for Human Rights and Humanitarian Affairs (Wilson) to All Regional and Functional Assistant Secretaries of State and the Administrator of the Agency for International Development (Parker) , Washington , January 5 , 1977 , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 1 , pp. 1 – 3 .

(51)William Stoding , Presidental Fait and Foreign Policy : Jimmy Carter the Disclple and Ronald Reagan the Alchemist , Palgrave Macmillan , New York , 2014 , p. 63 .

(52) William Michael Schmidli , Institutionalizing Human Rights in U.S. Foreign Policy : U.S – Argentine Relations , 1976 – 1980 , The Journal of the Society for historians of American Foreign Relations , diplomatic history , Gelman Library George Washington University , 14 December , 2017 , pp. 1 – 17 .

(٥٣) مجلس أوربا : منظمة دولية تضم ٤٧ دولة أوربية أُسِّسَتْ عام ١٩٤٩ في مدينة ستراسبورغ في منطقة على الحدود الفرنسية الألمانية ، ومن أبرز إنجازات المجلس هو الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان عام ١٩٥١ ، الذي يمثل أساس المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ، ومجلس أوربا هو منظمة منفصلة عن الاتحاد الأوربي ، يضم المجلس جميع دول أوربا الغربية وعشرين دولة من أوربا الوسطى والشرقية ، ومن أهدافه الأساسية الدفاع عن سيادة القانون، وصون

الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان ، وفي عام ١٩٦١ اعتمد المجلس الميثاق الاجتماعي الأوربي وهو صك خُصِّصَ لتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على وجه التحديد . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Tom Kenny , Securing Social Rights across Europe : How ngos can make use of the European Social Charter , Oxfam , UK , 1997 , pp. 7 – 92.

(54) Memorandum from the Assistant Secretaries of Stat for International Organization Affairs (Lewis) to the Coordinator for Human Rights and Humanitarian Affairs (Wilson) , Washington , January 14 , 1977 , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 2 , pp. 5 – 6 .

(55)Ibid , pp. 6 – 7 .

(56) David F. Schmitz and Vanessa Walker , Jimmy Carter and the Foreign Policy of Human Rights , the Development of a Cold War Foreign Policy , Diplomatic History , New York , Harper Perennial , 2004 , p. 114 .

(57) Steven Jensen , The Making of International Human Rights , New York : CUP , 2016 , pp. 18 – 19 .

(58) Simona Losito , The Human Rights Diplomacy the Carter Presidency and the Relationship with Brazil (1977 – 1981) , PhD program in Political Systems and Institutional change , IMT institute for Advanced Studies , Iucca , Italy , 2013 , p. 17.

(59) Lars Schoultz , Human Rights and United State Policy toward Latin America , Princeton University Press , 1981 , p. 53 .

(60) Memorandum from Jessica Tuchman of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) , Washington , March 21 , 1977 , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 27 , pp. 72 – 73 .

(61) Telegram from the Department of State to All Diplomatic and Consular Posts , Washington , March 23 , 1977 , 2250Z , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 28 , pp. 73 – 75 .

(62) Memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to the deputy Secretary of State (Christopher) , Washington , March 25 , 1977 , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 29 , pp. 76 – 77 .

(63) Simona Losito , Op. Cit. , p. 16 .

(٦٤) اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية في عهدي نيكسون وفورد على مبدأ التقدم خطوة خطوة الذي أوجده كيسنجر، فقد كان يعتقد أن السياسة الهادئة التي تعتمد الدبلوماسية الهادئة المدروسة التي تتقدم وفق خطوات حذرة أنجع من السياسة أو الدبلوماسية العشوائية المتسرعة. لمزيد من الاطلاع ينظر: ماتي جولان ، المحادثات السرية لهنري كيسنجر ، دبلوماسية الخطوة في الشرق الأوسط ، ترجمة : روث جبييرا شتيرن ، نيويورك تايمز للكتب ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٢ ؛ هنري كيسنجر ، سنوات التجديد (المجلد المستخلص لمذكراته) ، ترجمة : هشام الدجاني ، ط٢ ، دار العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٠ ، ص ص ٣٣٩ – ٣٤١ .

(65) William Michael Schmidli , Op. Cit. , p. 21 .

(66) Memorandum from the Director of the Policy Planning Staff (Lake) to the deputy Secretary of State (Christopher) , Washington , March 25 , 1977 , Cited in : FRUS. Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 29 , pp. 76 – 77 .

(67)Ibid , pp. 76 – 77 .

(68)John P. Salzbery , The Carter Administration and Human Rights , Cambridge , Harvard University Press , 1996 ,pp. 61 – 65.

(69)Lars Schoultz , Op. Cit. , pp. 53 – 54 .

(٧٠) بنك التنمية للبلدان الأمريكية : وهو أكبر مؤسسة إنمائية في أمريكا اللاتينية ، تم تأسيسه عام ١٩٥٩ ومقره في واشنطن ، ويقدم البنك الدعم المالي والتقني لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ويعمل للحد من الفقر وعدم

المساواة وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالبنى التحتية بصورة مستدامة وصديقة للبيئة عن طريق إقراض الحكومات والوكالات الحكومية ، ويُعد أكبر مصدر متعدد الأطراف لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر= =الكاريبي ويضم ثمانية وأربعين عضواً ، وتملك الولايات المتحدة فيه ٣٠٪ من مجموع أسهم البنك . لمزيد من الاطلاع ينظر :
Kathryn C. Lavelle , Legislating International Organization : The US Congress the IMF , and the World Bank , Oxford University Press , New York , 2011 , pp. 39 – 62 .

(71)Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter , Washington , April 13 , 1977 , Cited in : FRUS. , Vol. 11 , (Human Rights and Humanitarian Affairs) , No. 33 , pp. 97 – 100.

المصادر :-

وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة:

- Foreign Relations of the United States, 1977–1980, Volume II, Human Rights and Humanitarian Affairs, United States Government Printing Office, Washington, 2013.

المذكرات:

- هنري كيسنجر ، سنوات التجديد (المجلد المستخلص لمذكراته) ، ترجمة : هشام الدجاني ، ط٢ ، دار العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠١٠.

الرسائل والأطاريح العربية:

- خالد أحمد حسن صادق ، دور زبيغنيو بريجنسكي في توجيه الإستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٦.

الأطاريح الانكليزية:

1. John K. Damico , from Civil Rights – the career of Patrica Derian Ph.D. The Mississippi State University , 1999 .
2. Simona Losito , The Human Rights Diplomacy the Carter Presidency and the Relationship with Brazil (1977 – 1981) , PhD program in Political Systems and Institutional change , IMT institute for Advanced Studies , Iucca , Italy , 2013.

3. William W. Burk – White , Human Rights and National Security , in the international conference on the theoretical foundations of Human Rights , Wilson School of public and international Affairs , Princeton University , Ph.D. , Cambridge , 2004 .

الكتب العربية والمعربة:

١. أودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٧٨٩ حتى اليوم ، ترجمة دار الحكمة للنشر والتوزيع ، لندن ، ٢٠٠٦.
٢. حسين شريف، الولايات المتحدة من الهزيمة في فيتنام إلى الريادة في حرب النجوم ١٩٦٩ – ١٩٨٩ ، ج٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١.
٣. ماتي جولان، المحادثات السرية لهنري كيسنجر ، دبلوماسية الخطوة في الشرق الأوسط، ترجمة : روث جبييرا شتيرن ، نيويورك تايمز للكتب ، ١٩٧٦.
٤. نعوم تشومسكي ، حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة. عمر الأيوبي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، ١٩٨٤ .
٥. هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية ، ترجمة. شعبان مكاوي ، ج٢ ، ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥.
٦. هنري أو. دورمان ، رسائل من القارة ، ترجمة : محمود صادق القضاه ، ط١ ، الرياض، ٢٠١٦.

الكتب الإنكليزية:

1. Andrew J. Deroche , Andrew Young : Civil Rights Ambassadol , Wilmington , DE : Scholarly Resources , 2003.
2. Andrew Z. Katz , Public Opinion and the contradictions of Jimmy Carter's Foreign Policy , Princeton University Press , 2000.
3. Barton I. Kaufman : The Carter years , facts on File , INC , New York , 2006.
4. Betty Glad , An Outside in the White House : Jimmy Carter , his Advisors , and the making of American Foreign Policy , Ithaca , Cornell University Press , 2009.
5. David A. Baldwin , The Concept of Security , Ju of International Studies , Vol. 23 , British International Studies Association , 1997.
6. David F. Schmitz and Vanessa Walker , Jimmy Carter and the Foreign Policy of Human Rights , the Development of a Cold War Foreign Policy , Diplomatic History , New York , Harper Perennial , 2004.

العدد ٤٤ د – المجلد ٤٤ – كانون الأول لسنة ٢٠١٩
مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية

7. Erin R. Mahen , Secretaries of Defense Historical Series " Harold Brown 1977 – 1981 " : Offsetting Soviet Military Challenge , Secretaries of Defense Historical Series , Office of the Securetary of Defense , Vol. IX , Washington , Dc , 2017.
8. Fredrik Logevll and Andrew Preston , Nixon in the World : American Foreign Relations , 1969 – 1977 , Oxford University Press , New York , 2008.

9. Gary Allen , The Rockefeller File , Library of Congress , Washington , 1976 .
10. George Lenczowski , American Presidents and the Middle East , Duke University Press, N.D.
11. Haracter Portrait , New York , Simon and Schuster , 1980.

12. Hann Van Brienen , Jimmy Carter : Human Rights and the Cold War , University of the west of England , July 8 , 2015.
13. John P. Salzbery , The Carter Administration and Human Rights , Cambridge , Harvard University Press , 1996.
14. Joseph J. Romm , Defining National Security , New York , 1993.
15. Jussi Hanhimaki , the Flawed Architect : Henry Kissinger and American Foreign Policy , Oxford University Press , New York , 2004 .

16. Kathryn C. Lavelle , Legislating International Organization : The US Congress the IMF , and the World Bank , Oxford University Press , New York , 2011.
17. Kathryn Sikkink , U.S. Human Rights Policy and Latin America , Ithaca , New York , Cornell University Press , 2007.
18. Lars Schoultz , Human Rights and United State Policy toward Latin America , Princeton University Press , 1981.
19. Louise Ehipley , Slavieek , Great American President : Jimmy Carter , Chesea House Publishers Philadelphia , 2004 .

20. Mary E. Stuckey , Jimmy Carter : Human Rights and the National Agenda , Texas AM University Press , 2008.
21. Michael C. Desch , Samuel Huntington : Civilian Control , of the Military , The Changing Security Environment , Baltimore , Johns Hopkins University Press , 2001.
22. Roberta Cohen ,Integrating Human Rights in U.S Foreign Policy : The history , The challenges , and the criteria for an effective Policy , The Brookings Institution Foreign Service in Stitute , 2008.
23. Samuel Moyn , The last utopia : Human Rights in history , Cambrid of Harvard University Press , 2010.
24. Scott Kaufman , Acompani on to Gerald R. Ford and Jimmy Carter , Wiley Blackwell , Oxford , UK Copyright , 2016 .

25. Steven Jensen , The Making of International Human Rights , New York : CUP , 2016.
26. Tom Kenny , Securing Social Rights across Europe : How ngos can make use of the European Social Charter , Oxfam , UK , 1997.
27. Virginia M. Bouvier , The Globalization of U.S – Latin American : Democracy , Intervention , and Human Rights , Praeger , West Port , ct , 2002.
28. White Comb John , Real Live at the White House , New York , 2000 .
29. William Michael Schmidli , The Fate of Freedom Elsewhere : Human Rights U.S. Cold War Policy toward Argentina , Cornell University Press , 2013.
30. William Stoding , Presidental Fait and Foreign Policy : Jimmy Carter the Disclple and Ronald Reagan the Alchemist , Palgrave Macmillan , New York , 2014.
31. Yanek Mieczkowski , Gerald Ford and the Challenges of the 1970 , University Press of Kentucky , Lexington , KY. , 2005.

.

الدوريات العربية:

١. عبد الستار جعيجر عبد ، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ١٩٧٧ – ١٩٧٩ ، مجلة كلية الآداب ، العدد ٩٨ ، جامعة بغداد، كلية الآداب ، ٢٠١١.
٢. مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٥ ، المجلد ٧ ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء ١٩٩٦.
٣. مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٧ ، السنة الثالثة عشرة ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، كانون الثاني ١٩٧٧ .

الدوريات الإنكليزية:

1. Arthur Jr. Schlesinger , Human Rights and the American Tradition – Foreign Affairs 57 , No. 3 , (1977).
2. Eric Neumayer , " Do International Human Rights treaties Improve respect for Human Right's ? " , the Journal of conflict resolution 49 , No. 6 , 2005.
3. David A. Baldwin , The Concept of Security , Ju of International Studies , Vol. 23 , British International Studies Association , 1997.

4. James P. Lucier , James Schlesinger Says US Risks Defense Decline , the Magazine : Insight on the News , Vol. 14 , Issue. 16 , News World , Gale Group , May 4 , 1998.

5. William Michael Schmidli , Institutionalizing Human Rights in U.S. Foreign Policy : U.S – Argentine Relations , 1976 – 1980 , The Journal of the Society for historians of American Foreign Relations , diplomatic history , Gelman Library George Washington University , 14 December , 2017.
6. Zbigniew Brzezinski , American and Europe , Foreign Affairs , Vol. 49 , No. 1 , October , 1970 .

7. The New York Times , June 9 , 2015 .
8. The New York Times , May 20 , 2016.
9. The Washington Post , May 20 , 2016 .
10. The Los Angelos Times , May 23 , 2019.

الموسوعات العربية:

١. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، ج٥ ، ط٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٠ .

٢. موسوعة الجزيرة ، صاموئيل هانتغتون ، منظر صراع الحضارات www.aljazeeraencyclopedia.net

الموسوعات الإنكليزية

1. The Encyclopedia America , Vol. 20.
2. Encyclopedia Britannica , Chicago , 2012. 2013.
3. The Columbia Encyclopedia , Warren Christopher Minor , 6th ed.. , The Columbia University Press , 2018 .
4. WWW.Britannic.com/biography-WalterMondal https://commons.wikimedia.org
5. https://www.alhadath.net
6. https://ar.wikipedia.org
7. http://www.aljazeera.net